

■ عبد الحليم فضل الله ■

هل يولد نظام عالمي جديد؟

توزيع القدرات الاقتصادية عالمياً. إخفاق القوة العسكرية المتفوقة لأميركا في تحويل نجاحاتها العسكرية إلى مكاسب سياسية، وانطفاء جاذبية النموذج الغربي الأميركي الذي لم يلهم أياً من المنتفضين في العالم العربي. وبتعبير آخر، تزداد فرص قيام نظام عالمي متوازن ومتعدد، كلما صار صعباً على واشنطن التعويض عن تراجع قوتها الاقتصادية، إن من خلال تفوقها العسكري أو عبر جاذبية نموذجها السياسي ونمط حياتها الليبرالي. هذا بغض النظر عن إصرار جوزف ناي على فكرة القوة الأميركية الناعمة، وقيام فرانسيس فوكوياما في كتابه الحديد (بدايات النظام السياسي) بإعادة إنتاج نظريته عن نهاية التاريخ، للتأكيد أن النموذج السياسي الأميركي لا يزال المثال الكوني الصالح. لكن توافر الشروط لا يكفي وحده. فقيام نظام دولي جديد يتطلب أفعالاً ومنافسات دولية، وربما خوض صراعات، ويوجب التحلي أيضاً عن فرضية أن النجاح الاقتصادي وحده قادر على تحقيق التوازن التاريخي مع الغرب. إذا كانت هذه هي رؤية الصين التي تنتظر تحول نجاحاتها الاقتصادية تلقائياً إلى مكاسب استراتيجية وفي الوقت المناسب، فإن رؤية أخرى تشق طريقها بثبات، هي الرؤية الإيرانية، وإلى حد ما الروسية، والتي ترى أن النجاح الاقتصادي شرط لازم لتحقيق التوازن، لكن الشرط الكافي هو تحقيق حضور استراتيجي يسهم في درء المخاطر ويتعامل مع التحديات ضمن أوسع دائرة، وفي أطول مدى ممكن.

العالمي من جهة أخرى. فدول الأسواق الناشئة التي راكمت خلال السنوات العشر الماضية نمواً يساوي ضعفي النمو في الدول الصناعية الكبرى على الأقل، لم تسجل حضوراً موازياً لا على المستوى السياسي ولا على مستوى المؤسسات الدولية. وما زال يوسع الولايات المتحدة أن تنفق ما يزيد على 43% من فاتورة الإنفاق العسكري في العالم (689 مليار دولار من أصل 1630 ملياراً)، ثم تفرض على الآخرين مشاركتها في تغطية العجز المالي والتجاري الناجم عن ذلك. وإذا أخذنا بما أورده الكاتب الاقتصادي جدعون راشمان في كتابه «مستقبل تنساي في الأرباح والخسائر» عن أن العولمة هي ظاهرة جيواستراتيجية بقدر ما هي ظاهرة اقتصادية وسياسية، فإن منع أو امتناع دول الأسواق الناشئة عن استثمار نجاحاتها الاقتصادية في حقل السياسة العالمية، سيعرقل قيام نظام دولي مستقر، ويحملنا من ثم مخاطر اتباع قواعد النظام القديم الذي زالت مبررات وجوده، لكنه يستمر بقوة الهيمنة السياسية والعسكرية. هناك فرصة، ولا شك في قيام نظام دولي جديد لا يشبه الملامح البائسة التي رسمها الغرب على وجه العالم مأخوذاً بنشوة انهيار الخصم الإيديولوجي في بداية التسعينيات. ولدنيا ثلاثة أسباب لبقول ذلك: التبدل العميق في

دول مجموعة العشرين التي لا تحظى الدول الصناعية السبع فيها بأي أفضلية على دول الأسواق الناشئة. وما هي واشنطن الآن تجهد لاستيعاب أزمته المالية، وتقف عاجزة عن مد يد العون لأصدقائها الأوروبيين في أزمتهم الراهنة، ويلازمها الفشل حتى في أروقة مجلس الأمن حين أخفقت ديبلوماسيتها مرتين في ثني روسيا والصين عن استعمال الفيتو في وجه قرارات تتعلق بـ سوريا.

هذه الحقائق تقابل بالإنكار ممن لم يساورهم الشك بعد في مستقبل القوة الأميركية. هذا ما يفعله مثلاً المؤرخ الأميركي روبرت كاغان الذي يصّر على أن حصة الولايات المتحدة الأميركية من الاقتصاد العالمي لم يطرأ عليها أي تراجع منذ عام 1969.

لكن إذا صح هذا التقدير، فعلى حساب من زادت نسبة الاقتصاد الصيني من 2,2% من الاقتصاد العالمي عام 1980 إلى 14,4% عام 2011؛ وماذا عن توقعات صندوق النقد الدولي لناحية وصول حصة الصين عام 2016 إلى 18% من الناتج العالمي، مقارنة بـ 17,6% فقط للولايات المتحدة؟ تدل الوقائع على أن ولادة نظام دولي جديد يرث ثنائية الحرب الباردة باتت قريبة. مع أن اكتمال الولادة يتطلب في ما يتطلبه تحقيق التوازن بين موقع كل دولة من الدول على خارطة السياسة الدولية من جهة، وبين مساهمتها في الإنتاج

تتغير قواعد اللعبة الدولية على نحو ملموس، وهي التي لم تستقر على حال منذ نهاية الحرب الباردة. وكان على العالم أن ينتظر خريفاً طويلاً من الحماقات والأزمات الدومية، حتى يكتشف متأخراً أن أي نظام بديل لم يقم على أنقاض نظام القطبين، وأنه كان فريسة موجات فوضى عارمة أطلقت العنان لصراع هويات قاتل، ولحروب هيمنة ضارية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، كان سوء التقدير سيد الموقف أيضاً. فقد نعمت الولايات المتحدة في التسعينيات بنمو مطرد وتراجع في العجزين المالي والتجاري وزيادة في حركية رأس المال، ما أعطى زخماً للتعاليم الليبرالية المتطرفة. ساد حينها شعور متفائل بأن العولمة ستؤكد تركز الاقتصاد العالمي حول اقتصادات الدول الغربية، وأن هذه ستقتنص نسباً مثوية إضافية من ثروة العالم كلما اتسع نطاق الحريات الاقتصادية. لكن مركز الثقل الاقتصادي أخذ ينتقل باطراد من الغرب إلى الشرق على نحو مخالف للتوقعات. فقبل عقدين، علقت على الاقتصاد الياباني آمال كبيرة بأن يكون الحصان الرابع في السباق مع واشنطن نحو القمة. لم تكن الصين تلتفت انتباه أحد، وكذلك الهند (إلا لناحية عدد المهجرين بالهجرة جوعاً)، ولا حتى البرازيل الغارقة حينها مع جيرانها بأزمة ديون خارجية ثقيلة. الدول الثلاث هذه، ومعها روسيا وجنوب أفريقيا، هي الآن محط اهتمام الاتحاد الأوروبي اللاهث وراء المعونات المالية، وهي مركز الثقل في

عقارات

القطاع العقاري يرتاح من الأسعار المتطرفة

الاستمرار في اقتناص كل الفرص الجديدة. أما شارع عبد الوهاب الإنكليزي فإن طبيعته تستقطب الشارين، رغم أن الشقق هناك لا تتمتع بإطلالة على مناظر طبيعية. لكن شارع جورج حداد قريب من منطقة وسط بيروت، إلا أن تصميمه مختلف كلياً، لكنه يسوق بسبب هذا القرب فقط. وأخيراً، إن شارع وديع نعيم مرغوب نظراً إلى كونه يحتوي على مبان قديمة، رغم أن الشقق المرتفعة فقط هي التي تتمتع بميزة المناظر المفتوحة.

نعيم بين 4250 دولاراً و4500 دولار. يستنتج مكارم من الأسعار السائدة في هذه الشوارع الخمسة، أن الفجوة في الأسعار بين المناطق تتقلص على مستوى الطبقة العليا من سوق السكن في منطقة الأشرفية وفي وسط بيروت التجاري (بعد وسط بيروت المؤشر الأساسي في سوق الشقق الفخمة). فخلال الفترة الأخيرة كانت أسعار هذه الطبقة العليا في الأشرفية، تقترب ببطء من الحد الأدنى للأسعار السائدة في وسط بيروت والبالغة 6000 دولار للمتر المربع الواحد.

التي يصدرها فصلياً يؤكد مكارم أن عام 2011 من أوله حتى نهايته لم يكن جيداً للقطاع العقاري، إلا أن النهاية جاءت لتضفي مزيداً من عدم الاستقرار في القطاع بسبب الوضع الإقليمي وتداعياته، «السوق بصورة عامة حذر». يشير مكارم إلى أن الطبقة العليا من السوق العقارية هي التي كانت أكثر تأثراً. أبرز دليل على ذلك هو الدراسة الواردة في النشرة عن أعلى 5 شوارع في الأشرفية. هناك شارع جورج حيرمي، حيث يراوح معدل سعر المتر المربع الواحد بين 5250 دولاراً و5500 دولار، فيما يراوح المعدل في شارع سرسق بين 5000 دولار و5500 دولار، وفي شارع عبد الوهاب الإنكليزي بين 4500 دولار و4750 دولار، وفي شارع جورج حداد بين 4500 دولار و4750 دولار، وفي شارع وديع

محمد وهبة

«الانكماش العقاري جيد فعلاً للسوق؛ فالقطاع يحتاج إلى استراحة من الأسعار المتطرفة التي ضربت خلال السنوات الست الأخيرة». هكذا يقول رئيس شركة «رامكو» رجا مكارم في النشرة

صورة ضبابية

لا تزال التوقعات بالنسبة إلى ما ستكون عليه السوق العقارية في عام 2012 ضبابية، فهي تنسجم مع التطورات الأمنية في المنطقة، أما انكماش المبيعات وتراكم هذا الأمر يجب أن يتيح للشارين الاستفادة من صفقات جيدة، ولا سيما إذا كان التجار يحتاجون فعلياً إلى البيع.



قطاعات

طاقة

إنتاج الوقود من الطحالب في لبنان

عن أنه ستقام مشاريع نموذجية تجريبية في قبرص وإيطاليا ومالطة ولبنان ومصر. وفي لبنان إن «إنتاج وقود من الطحالب يوفر فرص عمل جديدة ويساعد في التخفيف من الاعتماد الكلي على استيراد الوقود» يقول أبو جودة. ويؤكد أبو جودة أن الطحالب لا تنافس المحاصيل الزراعية الغذائية المستخدمة في إنتاج وقود نظيف، وبالتالي يوفر هذا المصدر تلافياً للجدل المتصل باستخراج الدول الكبرى للوقود الحيوي من القمح والأرز، أي من غذاء الإنسان، ما يسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويؤكد أكاديميون أن المشكلة في إيجاد بديل للمشتقات النفطية يكمن في عدم توافر مواد خام كافية لإنتاج الوقود الطبيعي، غير أن الطحالب الدقيقة قد تكون هي الحل؛ إذ يمكن أن تنتج كميات مرتفعة من الديزل الطبيعي، بالمقارنة مع مواد أخرى ذات إنتاجية ضعيفة لإنتاج الطاقة الطبيعية.

(الأخبار)

يدرس عدد من الباحثين من لبنان و5 دول شرق أوسطية إمكان إنتاج وقود الديزل الطبيعي من الطحالب. المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي، ويشارك فيه باحثون من 12 مؤسسة أبحاث، بينها الجامعة الأميركية في بيروت، ومن دول شرق أوسطية مثل قبرص واليونان وإيطاليا ومالطة ومصر، بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لتوفير الطاقة والبيئة. يشرف على المشروع معهد الأبحاث الزراعية في قبرص بالتعاون مع الوكالة القبرصية للطاقة. إلا أن «بيروت ستؤدي دوراً محورياً في هذه الأنشطة البحثية»، يقول باحث رئيسي في الجامعة الأميركية في بيروت يوسف أبو جودة. فالمشروع يغطي كل مراحل إنتاج الوقود الطبيعي من الطحالب الدقيقة، مثل النقاط نماذج من المياه العذبة أو مياه البحر، وتحديد أنواع الطحالب المطلوبة، وزراعة هذه الطحالب، وحصاها، واستخراج الوقود الطبيعي منها، وتحديد مواصفاته بالمقارنة مع مواصفات عالمية، فضلاً

«الاقتصاد»: لا معايير لتوزيع المازوت المدعوم

للاستهلاك النمطي للمازوت الأحمر، وهي لم تعد تتماشى مع متطلبات السوق خلال فترة الدعم. - لم يتبين لدوريات حماية المستهلك فقدان مادة المازوت الأحمر بشكل قاطع، ولكن هناك تقطعاً في تسلمها، ما يشكل عامل ضغط على المستهلك. - تبين أن المشكلة هي بعدم توفر المادة في المحطات وليست مشكلة أسعار. - تبين أن هناك عمليات غش في بيع مادة المازوت بحسب نتائج تحليل العينات. - عدم ضبط عملية اعتماد لوائح الموزعين وفق مواصفات ومندرجات علمية ودقيقة، والتي تعد من الأسباب التي سمحت بعدم انتظام وإيصال المادة المدعومة إلى مستحقيها، سمحت للموزع بأن يتلاعب بمهامه. - عدم وضع أسس صارمة لتوزيع حصص المازوت المدعوم والتجاوب مع طلبات متفرقة المشارب، جعلت التأكد من توزيع كميات المازوت جغرافياً وفق الحاجات الحقيقية للسوق، صعباً. (الأخبار)

خلص التقرير الذي أعدته وزارة الاقتصاد والتجارة عن دعم المازوت الأحمر، إلى تشخيص النتائج التي نجمت عن قصور دعم المازوت الأحمر عن بلوغ مستحقه، فتبين لها أنه لا وجود لمعايير تحكم توزيع الحصص على تجار المحروقات فيما الدعم يكون وفق نمط الاستهلاك الذي لا يتماشى مع متطلبات السوق الفعلية. هذا الكلام ورد في المؤتمر الصحافي لوزير الاقتصاد والتجارة نقولاً نحاس. تحدثت نحاس عن ملخص التقرير الذي أعدته الوزارة عن المازوت الأحمر المدعوم، مشيراً إلى أن انخفاض الكميات التي وصلت إلى المستهلك، لا سيما في المناطق الجبلية التي كان يفترض أن تستفيد أكثر من عمليات الدعم بسبب قساوة الطقس وشدة البرد، يعود إلى الآتي: - يصعب تحديد الحاجات الحقيقية للمناطق المنوي دعمها، لأن نمط استهلاك هذه المناطق خلال فترة الصقيع يختلف عن الفترات العادية من السنة. - إن الكميات الإجمالية الموزعة وضعت وفقاً

محروقات